عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم التي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / مجلس محافظة كربلاء

مازالت مشكلات النقل العام ترافق المواطنين في تنقلهم بين أحياء كربلاء أو بينها والمحافظات الأخرى وأبرز ما يسجله المواطنون من مشكلات النقل هو قدم السيارات وإهمال الكراجات التي لا تحوي أية خدمات، بالإضافة إلى مشكلات أخرى . كما يمثل المستوى المتدني لحركة قطاع نقل الركاب مشكلة بالنسبة للمسافرين بين كربلاء والمحافظات الأخرى، فضلاً عن مشكلات عديدة تصاحب نقل الركاب في داخل المدينة، خاصة في ما يتعلق بخطوط النقل بين الأحياء وأيضاً بالسيارات التي بعضها قديم، وكذلك بالنسبة لعدم التزام سائقي السيارات بالعدد المحدد من الركاب ويناشد الكربلائيون مجلس المحافظة والجهات المسؤولة في وزارة النقل ضرورة معلجة تلك المشكلات ومحاسبة المقصرين بالسرعة الممكنة.

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

المتداول في بلدان العالم المتقدمة جميعها ان لكل مشروع تقوم بتنفيذه أية جهة رسمية في الجهاز التنفيذي للدولة، هيكلية خاصة تبدأ من العتبة الاولى (دراسة الجدوى) وتمر بسلسلة اجراءات متعددة، انتهاء بوضع المشروع بعد انجازه طبعاً، في سياقاته الوظيفية المعتمدة..

ان أي مشروع، بدءاً من كونه فكرة محض حتى شخوصه على ارض الواقع، يخضع في جميع مراحله تلك الى المتابعة التي تقوم بها جهة مستقلة نزيهة، تتعدد اسماؤها ربما، غير ان وظيفتها الاساس تقويم الاداء وضمان سلامة التنفيذ ودقة الانفاق عليه.

والمفارقة المؤلمة في تنفيذ مشاريعنا أغلبها، الغياب الفعلي شبه التام لهكذا هيئات رقابية، والدلائل لا تعوزنا في الحكم على وجود الفساد من عدمه في الكثير من المشاريع (المنجزة)، إذ سرعان ما تدلك علائم الفساد على نفسها، في مرافق المشاريع المنجزة، فكم من مشروع ومشروع تطفح عيوب إنجازها في أزمان قياسية.

لاسبيل في النهاية لتحجيم سريان وباء الفساد في جسم الدولة من دون جهاز رقابي مكتمل الاستقلالية ، وقبل ذلك محمي بنحو سليم ومن كل جوانبه، كيما يضرب بيد من حديد على الفساد والمفسدين.

كاظم الجماسي

تقرير

النفط الأبيض.. بين مطرقة الشحة وسندان الفساد

□ بغداد / المدى

العراق بلد النفط و يشكل محوراً ستراتيجياً على جميع الصعد الدولية، وبعد الأضرار التي لحقت بالقطاع النفطي جراء اختلال الأوضاع العامة في البلاد في أعقاب تغيير٤/٩ ،فقد أسال موضوع النفط الكثير من الحبر وما زال، فبلد يعد الاقتصاد فيه أحادي المورد لان النفط فيه المصدر الرئيس للدولة،و يشكل فيه مادة دسمة للمواطن الذي يجد صعوبة جمة في تأمين متطلبات حياته الضرورية واليومية، وفي هذه الأيام التي بدأت فيها موجة البرد تتزايد نجد العوائل العراقية أخذت تتسارع وتتسابق لتوفير مادة النفط الأبيض . إلاّ أنهم اصطدموا بحقيقة ان هذه السنة كسابقتها وليس كما صرح المسؤولون في وزارة النفط عن تسهيل ضخ كميات كبيرة من هذه المادة للمواطنين وبسعر رسمي وبشكل منتظم بحيث تصلهم إلى منازلهم . وقد اشتكى الكثير من العوائل من معاناتهم في الحصول على مادة النفط الأبيض .

ولتسليط الضوء على هذه المشكلة التقينا بالسيد حجي عباس مسؤول محطة تعبئة جسر الحسين الذي طمأن المواطن من خلالنا ان المحطة تسعى جاهدة لتوصيل النفط وفق عملية انسيابية على أساس البطاقة الوقودية مردفاً: ان حصص المحطة هي في الواقع قليلة وغير كافية لسد حاجة المنطقة بأكملها، وأيده بذلك السيد احمد مسؤول محطة تعبئة المشتل مضيفا: ان هناك بعض المعوقات في عملهم مثلاً قلة عدد السواق والمركبات المخصصة لنقل النفط .

من جانب آخر كشف باعة النفط الأبيض المتجولون عن وجود عصابة تقوم بشراء البطاقات الوقودية لأصحاب الأفران والمعامل التي يكون أساس عملها بالدرجة الأولى معتمداً على مادة النفط الأبيض.

البائع حسين صاحب سيارة لنقل النفط سعة ٥٠٠٠ لتر يقول: إننا نشتري الحصة المخصصة للأفران وكميتها ٢٠٠٠ لتر للشهر الواحد، ونقوم بجمع أكثر من دفتر بالاتفاق مع شخص في المحطة يدعى صاحب القطوعات يسجل القطع على اسم صاحب الفرن بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار للقطع كمبلغ ثابت أما عامل التعبئة أو ما يطلق عليه (البوزرجي) فإن حصته تكون ١٠ لترات من الكمية مع ٥٠٠٠ دينار ثابتة .

ويؤكد سالم محمود صاحب السيارة الجوالة سعة ٣٠٠٠٠ لتر صحة قول الأخ حسين ويضيف: ان الأرباح أكثر من الضعف لأننا نأخذ الكمية بسعر ١٥٠ ديناراً للتر الواحد ويباع بسعر ٤٥٠ الى٦٠٠ دينار للتر الواحد وإضافة إلى فائدة البيع بالضعف فإننا نأخذ البطاقة من أصحاب المنازل ونزودهم بكمية ١٥٠ لتراً للبطاقة الشهرية بسعر ٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ ألف دينار وحسب المنطقة .

فيما تقول أم حيدر/ امرأة كبيرة السن انها باتت ليلة البارحة على مدفأة محلية (تنكه مثقبة وبداخلها أغصان الأشجار والأوراق) ودخان كثيف يملأ الغرفة لأنها أرادت ان تحمي أبناءها وأحفادها من البرد القارس وهاهي اليوم تأتي من الساعة السادسة صباحا واقفة في طابور طويل جداً لتنتظر دورها بتسلم حصتها من النفط في مكان آمن بمياه الأمطار والوحل.

فسحة

صح النوم!!!

البدعة.. بقعة سياحية تطولها يد الإهمال

□ المدى / وكالات

تختزن ارض السواد بالكثير من الثروات، هذه حقيقة لا يختلف على صحتها و واقعيتها اثنان، ومن هذه الثروات ما حبته الطبيعة لنا من مناطق تكاد ان تكتمل ممكناتها السياحية بنحو تلقائي، ومنطقة البدعة الواقعة إلى الشمال من قضاء الشطرة في محافظة ذي قار يعرب عدد من أهاليها عن تذمرهم بسبب ما وصفوه بالإهمال الحكومي وعدم شمول منطقتهم بالخطط التنموية حيث تتكدس النفايات وتنتشر برك المياه الآسنة وتردي حالتي الشبكات الكهربائية وشبكات مياه الشرب.

الشيخ حسين العبودي احد ساكني المنطقة يقول: إن البدعة عانت الإهمال في زمن النظام المباد وفي الزمن الحالي بالرغم من التوسع السكاني الذي شهدته المنطقة ، موضحاً إن المنطقة شهدت بناء أكثر من ١٠٠٠ دار سكنية حديثاً وأصبحت مأهولة بساكنيها بالإضافة إلى الدور القديمة.

وتعتبر منطقة البدعة إحدى المناطق السياحية المهمة في مدينة الشطرة – ٤٠ كم شمالي الناصرية ، وامتازت ببساتينها الكثيفة المنتشرة على ضفاف نهر البدعة الشهير، وتابع العبودي ، جميع هذه المنازل لم تشمل بأي من المشاريع الخدمية سواء كانت شبكات الكهرباء أو شبكات نقل مياه الشرب فضلاً عن خلو المنطقة من الطرق المعبدة، مناشداً، الحكومة المحلية في القضاء ومجلس المحافظة بالالتفاتة العاجلة إلى منطقتهم لشمولها بالخطط والمشاريع الخدمية. الى ذلك وصف محمد ربح سعد ، مختار منطقة البدعة ، بالمنطقة المنسية رغم شهرتها على مستوى المحافظة والعراق عموماً مشيراً إلى إن هناك مدرستين قديمتين فقط في المنطقة وتشهد كل مدرسة منهما دوام أربع مدارس مختلفة رغم قدم البنايتين وقلة المساطب فيهما حيث يفترش الطلبة الأرض لتلقي العلم، أما بخصوص الكهرباء فأوضح إن المواطن في بعض الأحيان يقوم بنفسه بمد الأسلاك الكهربائية لمسافات قد تصل إلى ١٠٠٠ متر أو أكثر للوصول إلى مصادر تغذية الطاقة الكهربائية فضلا عن انه قد يلجأ إلى مد خراطيم الماء لمسافات طويلة للوصول إلى الأنابيب الرئيسة لشبكة المياه، ولفت الى عدم وجود طرق معبدة أو شبكات للصرف الصحي مما سبب انتشار برك المياه الآسنة والتي تسهم في انتشار الأمراض والأوبئة ، مناشداً الدوائر البلدية الإسراع بردم تلك البرك .

المراكز الترفيهية في بغداد.. واقع بائس ومشاريع معطلة

□ بغداد / عماد جاسم

تعد أماكن الترفيه في كل حواضر الدول المتقدمة ملمحا رئيسا من ملامح الخارطة السياحية لتلك الحواضر، فضلاً عن كونها تؤسس لتلبية حاجات نفسية واجتماعية للترويح عن السكان والوافدين على حد سواء، ولا تجد العوائل العراقية اليوم متنفسا حقيقيا لقضاء العيد او العطل والمناسبات الأخرى سوى ارتياد المتنزهات والأماكن الترفيهية، وتعاني معظم هذه الأماكن الإهمال وعدم الاهتمام إضافة إلى صعوبة الوصول إليها بسبب الزحام الشديد وقطع الطرق المؤدية إليها من قبل الأجهزة الأمنية، وكثيرا ما تطرح الأسئلة من المواطنين والمعنيين، هل المتنزهات والأماكن الترفيهية الموجودة تكفي للمواطنين الآن بعد التزايد السكاني الملحوظ؟ ولماذا يعاني الكثير منها إهمالاً دائماً؟ وأين الاستثمار المجدي في هذا المجال؟ ..الصحفي مازن الزيدي يشير الى إن بغداد تفتقر إلى أي تخطيط لإعمار مواقعها السياحية، لان الدولة لا تضع ضمن أولويتها إيجاد الملاذات الآمنة والمناسبة للعوائل الباحثة عن الترفيه، ولا تفكر المؤسسات المعنية بإسعاد الناس، لذا فقد اختفت المراكز السياحية وبات العثور على مركز ترفيهي في العاصمة أمر يتطلب جهدا إضافيا، وحتى المواقع الترفيهية القديمة تحولت إلى خرائب حقيقية منذ سبع سنوات ومنها جزيرة بغداد السياحية ومدينة ألعاب الرصافة وجزيرة أم الخنازير وغيرها، وباستمرار هناك وعود بإعادة افتتاح مراكز ترفيهية دون تحقيق ذلك على ارض الواقع، فيما يرى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري إن غياب الاستثمار في مجال السياحة والترفيه ناتج من وجود عراقيل وضوابط قانونية تمنع المستثمر من الدخول في مجال الاستثمار السياحي، والذي لو تم تفعيله سيحوّل العاصمة ومدن العراق إلى حديقة كبيرة للترفيه والملاذات العائلية الآمنة معيباً فالدولة بحاجة إلى تشريعات تساعد المستثمر المتخوف من الدخول في هذا الحقل ..أما السيد علي العطار رئيس مكتب الإعمار في مجلس محافظة بغداد فبين إن مجلس المحافظة اتفق في وقت سابق مع مستثمرين مهمين لتنفيذ خمسة وستين مركزا سياحيا وترفيهيا استثماريا إلا أن مشكلة التشريعات وعائدية الأراضي لبعض الوزارات والعراقيل الادارية والمالية حالت دون البدء بأي مشروع، على الرغم من أهمية تلك الأفكار بعد أن شخص المجلس افتقار العاصمة إلى مراكز ترفيهية وهناك مخاطبات جادة وتحرك متواصل لتذليل الصعوبات والبدء بعملية انجازات في إعادة الأعمار وافتتاح مواقع سياحية ومراكز ترفيهية.

وصلت اجاباتكم

إلى / جريدة المدى الغراء

م / توضيح للتساؤل الموجه الى (أنظار هيئة التعليم التقني)

نهديكم اطيب التحيات.. إشارة إلى التساؤل الوارد في العدد(١٩٩٩) بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٠ في جريدتكم الغراء(الى انظار هيئة التعليم التقني).. بشأنه نود عرض الآتي:

١- ان الموظفين الفنيين والاداريين في مؤسسات التعليم العالي لاينطبق عليهم مفهوم(موظف الخدمة الجامعية) الوارد في (المادة ١- ثالثا) من قانون الخدمة الجامعية رقم ٢٣ لسنة٢٠٠٨

٢- ان الإجازات الاعتيادية والمرضية الممنوحة للاداريين والفنيين يحكمها قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠(المعدل).

٣- ان المخصصات الممنوحة للاداريين والفنيين هي من المخصصات(غير الثابتة) وتحجب هذه المخصصات اذا زادت الاجازة على (٣٠) يوماً استناداً إلى تعليمات وزارة المالية.

٤- يقصد بـ (العام الدراسي) تأريخ بدء الدراسة في(١/٩من العام) وتنتهي في(٦/٣٠ من العام التالي)

٥-كذلك لا يحق للأستاذ الجامعي التمتع بإجازة أكثر من (٣٠) يوماً خلال السنة الدراسية استناداً إلى(المادة-١٠- أولا) من قانون الخدمة الجامعية النافذ.

٦-جرى السياق الإداري بجدولة اغلب الاجازات الاعتيادية للفنيين والاداريين للتمتع بها خلال (العطلة الصيفية) للكليات والمعاهد التقنية.

٧-ولمقتضيات مصلحة العمل وحفاظاً على انتظام المسيرة الدراسية وبغية الحد من الاجازات الاعتيادية(خلال العام الدراسي) كان توجيه هيئتنا بعدم تفرغ الفنيين والإداريين الذين تزيد اجازاتهم الاعتيادية على ٣٠ يوماً خلال السنة الدراسية.

٨-ومما تقدم تتضح قانونية التوجيهات الصادرة عن هيئتنا.

راجين تفضلكم بالاطلاع والتوجيه بنشر الإجابة.. مع التقدير.

يوسف نيسان الحمدان

ع / رئيس هيئة التعليم التقني

وخزة

تربوي مع إيقاف التنفيذ

□ نادية الجوراني

يرى ذوو الطلبة ان هنالك حلقة أساس مفقودة في العملية التربوية ألا وهي وظيفة الباحث الاجتماعي ويدعون الى تفعيل دور الباحث (الباحثة) الاجتماعي في مدارسنا العراقية ليثبت حضوراً أوسع لما له من أهمية فاعلة في تسيير العملية التعليمية ، والخروج بنتائج ناجعة تخدم في النهاية الأهداف التي من أجلها يدفع الآباء أبناءهم للانخراط في صفوف التعليم . وتعود الاهمية في هذه الدعوة ، إلى إهمال دور هذا العنصر الإيجابي ألا وهو (الباحث الاجتماعي) داخل الهرم التعليمي، لأسباب عدة منها تردي مستوى الطالب العراقي وقلة اقباله على التفاعل مع االجو المدرسي داخل الصف وعدم استحداث الوسائل المتميزة لتحفيز طاقاته وامكاناته العلمية لتوظيفها من اجل رفع مستواه الدراسي . وهنا يأ تي دور الباحث الاجتماعي داخل المدرسة وهو البحث والتحقق في سيكولوجية الطالب الذي يعاني تردي مستواه الدراسي وضعف الاستجابة للمناهج اذ ان مهنته تحتم عليه متابعة عينات من الطلبة الذين يفشلون في الحصول على علامات نجاح والتي يجد انها تستحق التركيز عليها، ومعالجتها اذ ان الطالب المجتهد من جهة ليس بحاجة الى عون والمعلم من جهة اخرى يعطي الحصة المقررة وينتهي الامر عند سماع جرس نهاية الحصة . لذا ينبغي ان يكون الباحث عونا للطالب (الكسول) بالمعنى العام اذ يتوجب عليه ان يقوم بدراسة احصائية للطلبة الذين يعانون فشلاً دراسياً ليبحث بعدها في اسباب عزوفهم عن القراءه والوصول الى النجاح بأن يخلق اجواء من الثقة والديمقراطية من خلال مد جسور التعاون بين ادارات المدارس وأولياء امور هؤلاء الطلبة وبعقد اللقاءات والندوات وخلق الحوارات لمناقشة مشاكلهم واحتياجاتهم داخل وخارج المدرسة للخروج بنتائج تخدم العملية التعليمية وتسهم في رفع مستوى الطالب الفاشل دراسيا اضافة الى محاولة توفير افضل وسائل التعليم المتبعة في المدارس العالمية للوصول الى مصاف الدول المتطورة، وليعود من ثم لهذه المهنة بريقها ورونقها خدمة لهذا البلد العريق ..

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

العطاريات، حرفة شعبية تشكّل واحدة من علامات السوق العراقية، وتكتنز بغنى خاص من كنوز الغذاء والدواء.!